النائب

الدكتور محمد الحجار

اقتراح قانون
إنشاء السجل الاجتماعي الموحد

المادة الاولى:

ينشأ "السجل الاجتماعي الموحد" والذي سيهدف الى جمع وحفظ وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسر المحتاجة والضعيفة اللبنانية المقيمة وحفظها الكترونياً ليتم تحديد المستفيدين المحتملين من المساعدات الاجتماعية، على ان يُمنح رقم اجتماعي خاص لكل فرد من أفراد الأسرة يُربط برقم بطاقة الهوية.

المادة الثانية:

1- تُكلف وحدة الإدارة المركزية لدى رئاسة مجلس الوزراء المكلفة متابعة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا ادارة "السجل الاجتماعي الموحد" بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية.

2- تقوم الحكومة بوضع المراسيم التطبيقية والتنظيمية والإجراءات الإدارية والفنية والتقنية المطلوبة لإنشاء "السجل الاجتماعي الموحد" وكيفية التسجيل بناء على افضل الممارسات وارقى معايير المنظمات الدولية ذات الصلة .

المادة الثالثة:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدى الرسمية.

بيروت في 7 تموز 2021

الأسباب الموجبة

حيث أن مجلس النواب أقرّ في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 حزيران 2021 قانونًا يجيز للحكومة اصدار "بطاقة تمويلية" وفتح اعتماد اضافي استثنائي لتمويلها،

وبهدف حسن تطبيق هذا القانون وتحسين شفافية تنفيذ البطاقة والتأكد من استفادة المستحقين لها،

ومنعًا للغش او تكرار التسجيل، وبغرض تنظيم عملية المساعدة الإجتماعية وتحسين كفاءة المساعدات الاجتماعية المقدّمة من قبل الوزارات والادارات المختصة للفئات المحتاجة والضعيفة من المجتمع اللبناني،

ولضمان تسيير عمل البرنامج الوطني لدعم الاسر الأكثر فقرًا وبرنامج شبكات الامن الاجتماعي،

لـــــذلـــك

جئنا باقتراح القانون المرفق ربطاً لإنشاء "السجل الاجتماعي الموحد"، متمنّين تحويله مباشرة الى اللجان المشتركة لدراسته، أسوة بما حصل مع مشروع قانون البطاقة التمويلية، للإسراع ببتّه نظراً للتلازم المطلوب لحسن تنفيذ قانون البطاقة.